

«المركز»: تحسن ملحوظ في مستويات السيولة بالسوق

قال التقرير الأسبوعي للمركز المالي الكويتي إن مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية تراجع بنسبة 1,15٪ لهذا الأسبوع واستقر على مستوى 5,746,97 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 1,25٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 1,29٪ وأقل عند 957,92 نقطة. وشهد السوق تحسناً ملحوظاً في مستويات السيولة، حيث ارتفعت بنسبة 25٪ خلال الأسبوع، وتم التداول على 498 مليون سهم بقيمة 82 مليون دينار. وتم التداول خلال الأسبوع على 135 شركة، ارتفعت 47 شركة منها بينما تراجعت 40 شركة. تصدرت مجموعة الأوراق المالية الشركات الأكثر ارتفاعاً حيث ارتفع سعر السهم بنسبة 16,9٪ واستقر عند 138 فلساً، أما قائمة الأكثر تراجعاً فقد تصدرتها شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار بتراجع نسبته 17,6٪ واستقر السهم عند 38 فلساً.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

ديمه
كابيتال
dimah capital
1844000
www.dimah.com.kw

تعتمد التوزيعات ومكاسب رأس المال على مواصفات الشركة، إن التوزيعات هي نتيجة لإيرادات الشركة بينما مكاسب رأس المال تعتمد على طلب المستثمرين على سهم الشركة. عادة ما يعكس الطلب على السهم الآفاق المستقبلية للشركة، والطلب القوي عادة ما يكون نتيجة رغبة العديد من المستثمرين في شراء سهم معين ما يؤدي إلى رفع سعر السهم في البورصة. وإذا كانت الشركة، من جهة أخرى، لا تحقق الأرباح أو إذا كان المستثمرون يبيعون السهم بدلاً من شرائه فإن قيمة أسهمك ستكون أقل من قيمتها يوم دفعت ثمن شرائها.

نصائح استثمارية

توقعات بزيادتها في الربع الثاني بسبب صعوبة البيئة التشغيلية

المخصصات الاحترازية.. إلى متى تستمر في إرهاب ميزانيات البنوك المحلية؟

وتوقع بوضوح أن تلتهم المخصصات حوالي 40٪ من الأرباح التشغيلية التي ستحققها البنوك خلال العام الحالي وذلك بعد استجوابها على أكثر من 38٪ من الأرباح خلال الربع الأول ولجوء عدد من البنوك إلى تجنب مخصصات خلال النصف الأول من 2012.

وبين أن الشركات والبنوك لجأت إلى أخذ المخصصات وفق الظاهرة وليس على أساس الأسباب وهذا ما جعلها تعود إلى أخذ المخصصات من جديد بعد 4 سنوات من الأزمة المالية، مشيراً إلى أن العديد من الشركات تفتقر إلى الأداء التشغيلي والبنوك تعلم هذا الأمر جيداً من خلال متابعتها لميزانيات الشركات المتعثرة التي تتعامل معها.

ورأى أن المخصصات التي يتم تكوينها حالياً تتم لحماية وتعزيز مكانة ومثانة الجهاز المصرفي ولمصلحة المساهمين، موضحاً أن نسبة تتراوح بين 40٪ إلى 50٪ من المخصصات هي احترازية أكثر وبالتالي فهي قابلة للتحرير مستقبلاً.

وأشار إلى أن ما يدعو للمطالبة حالياً أن البنوك لديها أرباح جيدة بنسب نمو مقبولة خاصة خلال الأزمة الراهنة، فضلاً عن مثانة القطاع المصرفي وتمتعه بالاستقرار النسبي وتعافيه من بعض تداعيات الأزمة المالية بفضل المخصصات الكبيرة التي اتخذت من قبل البنوك خلال النصف الأول من العام الحالي تحوطاً لأسوأ الاحتمالات.

● شريف حمدي - أحمد مغربي

تجاه الجهات الأجنبية والمحلية، وبالفعل بضغط «المركز» على البنوك لأخذ مخصصات كافية تحسباً لأي طارئ قد يحدث لهذه البنوك.

وطالب الحكومة بتصحيح مسار الاقتصاد المحلي من خلال تبنيها لخطة اقتصادية تنموية تنعش الاقتصاد ويكون أثرها واضحاً على جميع البنوك والشركات سواء العقارية أو شركات المقاولات وهذا المطلب تبنته جميع الأوساط الاقتصادية ولكن تردى الحالة السياسية بسبب الشد والجذب المستمر بين السلطتين خلال الأعوام الماضية حال دون ذلك.

واختتم زينل قائلاً: «عدم جدولة الديون وتمديد آجالها التي حلت مواعيد سدادها أو مواعيد فوائدها ستعني باختصار أنه عندما يتوقف العميل عن السداد فهناك ضرورة لخصم مخصصات وهو ما ليس في مصلحة البنوك، خصوصاً أن وصول عدد كبير من العملاء إلى تلك المرحلة قد يفتح الباب أمام الانتقال إلى مرحلة أسوأ تنعكس بتداعيات سلبية أكثر».

من جانبه قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخوزر إن البنوك المحلية اتخذت مخصصات كبيرة خلال الأعوام الماضية خاصة بعد انطلاق شرارة الأزمة المالية في نهاية عام 2008، ولكن وتيرة أخذ المخصصات انخفضت خلال العام الماضي مقارنة بعامي 2009 و2010 ولكنها عادت للارتفاع خلال العام الماضي وبداية العام الحالي.

من العام الماضي.
تعثر العديد من الشركات

من جهته قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الدولية للتمويل جاسم زينل إن البيئة التشغيلية الصعبة دفعت جميع البنوك المحلية إلى أخذ مخصصات مالية احترازية نظراً لتعثر العديد من الشركات التي تتعامل معها البنوك خلال العام الحالي، مشيراً إلى أن الشركات المتعثرة يزداد وضعها سوءاً يوماً بعد يوم، مبيناً أن صورة هذه الشركات لا تزال ضبابية.

وأضاف أن البنوك تحثاط بأخذ مخصصات وهذا ليس معناه أن وضع البنوك سيئ وإنما وضعها جيد وعندما ننظر إلى أرباح البنوك التشغيلية نجدها في تحسن ملحوظ، مشيراً إلى أن الأوضاع الاقتصادية للكويت تسير نحو الهاوية في ظل التنافس المحتدم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم إقدام الحكومة على طرح مشروعات تنموية ضمن خطة التنمية، مشدداً على أن وضع الكويت الاقتصادي لا يزال صعباً للغاية وهو ما انعكس سلباً على النتائج المالية للبنوك والشركات المحلية نظراً لقلّة الفرص الاستثمارية.

ولفت زينل إلى أن صافرات الإنذار انطلقت منذ فترة ولكن العديد من الشركات تعيش في غفلة «خارج نطاق الخطية»، مشيراً إلى أن «المركز» من خلال النتائج المالية للبنوك يعلم مدى انكشافها وتعثرها



الإستراتيجية تجاه الاقتصاد المحلي، مشيرة إلى أن غياب الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية يحض البنوك على التحوط من هذا الوضع الاقتصادي غير الواضح المعالم. واستعدت المصادر أن تعلن بعض البنوك المحلية عن خسائر للنصف الأول من العام الحالي، وذلك نظراً لأن المخصصات احترازية وليست إلزامية، وبالتالي ستكون هناك مواءمة لتخرج الميزانيات محملة بأرباح وإن كانت أقل من النصف الأول

لدى البنوك فقدت جزءاً كبيراً من قيمها السوقية، وبالتالي لا بد من التحوط لهذه الانخفاضات السريعة، لافتة إلى أن انخفاض القيم السريعة للأسهم انعكس سلباً على الأصول الموجودة كضمانات وبالتالي تراجع التدفقات النقدية. وزادت المصادر أن من أهم الأسباب التي تضافرت فيما بينها وأدت إلى ارتفاع إجمالي المخصصات المتراكمة هو يونيو الماضي، وهو ما يعني أن هناك الكثير من الأسهم المرهونة

وذلك بنسب متفاوتة من بنك لآخر حسب قاعدة عملائه وحجم الأسهم المرهونة لديه، لافتة إلى أن نسبة المخصصات في الربع الثاني قد تزيد عن مثيلتها في الربع الأول بسبب التراجعات الحادة التي شهدتها سوق الكويت للأوراق المالية في الربع الثاني، وتحديداً منذ منتصف مايو الماضي، حيث تراجع المؤشر العام للسوق من قرابة 6500 نقطة إلى 5790 نقطة بنهاية يونيو الماضي، وهو ما يعني أن هناك الكثير من الأسهم المرهونة

في ظل استمرار التداعيات السلبية للبيئة التشغيلية المزدحم من المخصصات الاحترازية لمواجهة أي نقص في قيم الأصول أو إخفاقات بعض العملاء، وخلال الربع الأول من العام الحالي تجاوز إجمالي المخصصات للقرروض التي اتخذتها البنوك المحلية 90 مليون دينار بنسبة نمو 6٪ من إجمالي المخصصات المتراكمة والتي بلغ إجماليها حتى نهاية الربع الأول من 2012 قرابة 1,6 مليار دينار، علماً بأن نسبة اقتطاع المخصصات من الأرباح انخفضت في الربع الأول من العام الحالي إلى 38٪ مقارنة مع 43٪ للربع الأول في 2011.

ويبدو أن الأوضاع تتجه إلى مزيد من التحوط خلال المرحلة المقبلة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المواتية وهو ما يعني مزيداً من إرهاب ميزانيات البنوك جراء الاستمرار في سياسة تكون المخصصات الاحترازية، حيث يؤدي ذلك إلى أحد أمرين إما انكماش في نمو الأرباح، أو إعلان نتائج محملة بخسائر، وهنا يلوح في الأفق تساؤل مهم وهو إلى متى تظل المخصصات الاحترازية تمثل عامل إرهاب لميزانيات البنوك المحلية التي كلما اقتربت من مرحلة تحرير المخصصات لزيادة النمو في معدلات أرباحها، عادت لتزيد من حجم هذه المخصصات؟

وفي هذا السياق توقعت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» قيام البنوك الكويتية بتكوين مخصصات إضافية للربع الثاني،

البنوك ستستخد

مخصصات بنسب

متفاوتة حسب

قاعدة عملاء كل

بنك وحجم الأسهم

المرهونة لديه



لا نوايا لشراء سحجات من السوق الفوري

اللوغاني لـ «الأنباء»: الكويت استقبلت 19 شحنة غاز منذ بداية موسم الصيف

ملحوظ يصل إلى 50٪ بعد حادثة فوكوشيما اليابانية والتسرب إلى السلي إيقاف كل الوحدات النووية واعتمادها بشكل كامل على الطاقة الكهرليائية المولدة بالغاز، متوقعا عودة حالة الأسعار تدريجياً إلى وضعها الطبيعي خلال السنوات المقبلة في حال عودة الإمدادات للتزود بالغاز إلى أسعار السابق.

وذكر أن الأسعار التي تستورد الكويت من خلالها الغاز متتارة للغاية حيث أن العقد الذي وقعته مع شل وفتيتول نقل فيه النسبة من عمليات الاستيراد بحوالي 40٪ إلى 50٪ وهو ما يجعل الكويت توفر مبالغ ضخمة من عمليات الاستيراد.

وبين اللوغاني أن هناك 3 عوامل تتحكم في عمليات الاستيراد للغاز أولها: ارتفاع درجة الحرارة ومتطلبات وزارة الكهرباء والماء من الغاز لسد احتياجاتها وتأمينها لإنتاج شركتي نطق الكويت ونطق الخليج من الغاز يوميا ومعرفة مدى كفايته لسد احتياجات السوق المحلي وثالثها: معرفة احتياج الشركات المحلية والصناعات التي تستهلك الغاز في أعمالها.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة البترول الكويتية وقعت اتفاقاً مع شركتي رويال دتش شل وفتيتول لإمداد الكويت بالغاز الطبيعي المسال في الفترة من 2010 إلى 2013، علماً بأن الغاز الطبيعي المسال يضح من السفن على طريقته السائلة ثم يحول داخل منشأة التبخير العائمة إلى الحالة الغازية ومن ثم استعداده لضخه إلى شبكة الغاز المحلية لتوزيعه على محطات الكهرباء والماء.

● أحمد مغربي

المسال حتى شهر أكتوبر المقبل ليصل إجمالي عدد الشحنتات المتوقعة استقباليها إلى 38 أو 40 شحنة خلال موسم الصيف الحالي.

واستبعد اللوغاني قيام قطاع التسويق العالمي بالتعاقد لشراء أي شحنتات من السوق الفوري خلال فترة الصيف الحالية، وذلك لارتفاع إنتاج الكويت من الغاز المصاحب لإنتاج النفط وهو ما سيديف للكويت إلى عدم اللجوء إلى استيراد الشحنتات الإضافية، مبيناً أن قطاع التسويق العالمي يقوم بمتابعة ومراجعة الإنتاج المحلي من الغاز ومقارنته بالاستهلاك المحلي من أجل تحديد احتياجات الدولة من الغاز. وأضاف اللوغاني أن قطاع الكهرباء والماء، مشيراً إلى أن معدل الحقن في منشأة استقبال الغاز في مصفاة ميناء الأحمدية وصل إلى 500 و550 مليون قدم مكعبة يوميا. وتوقع اللوغاني أن تستمر الكويت في استيراد الغاز

كشفت نائب العضو المنتدب لعمليات التسويق في قطاع البترول الكويتية جمال اللوغاني أن عدد الشحنتات التي استوردتها الكويت من الغاز الطبيعي المسال منذ بداية موسم الصيف بلغ 19 شحنة من شركتي شل وفتيتول، مشيراً إلى أن مصفاة ميناء الأحمدية تستعد اليوم لاستقبال شحنة غاز جديدة.

وأشار اللوغاني إلى أن عدد الشحنتات التي ستقوم المؤسسة باستيرادها من خلال عقدي «شل» و«فتيتول» سيكون بمعدل 5 شحنتات شهرياً، لاسيما بعد ارتفاع درجة الحرارة لسنوات مرتفعة وازدياد استهلاك وزارة الكهرباء والماء، مشيراً إلى أن معدل الحقن في منشأة استقبال الغاز في مصفاة ميناء الأحمدية وصل إلى 500 و550 مليون قدم مكعبة يوميا. وتوقع اللوغاني أن تستمر الكويت في استيراد الغاز

جمال اللوغاني

لضمان جودة المنتجات وتسهيل عمل الجهات الإشرافية

توحيد المرجعية الشرعية للتدقيق الشرعي.. مطلب ملح

معوقات المطروحة أن غالبية أعضاء الهيئات الشرعية غير متفرغين لأعمال المؤسسة التي ينتمون إليها.

ويعا إلى ضرورة أن تعين المؤسسة أو المصرف الإسلامي مراقبين ومدققين شرعيين يعملون بصفة دائمة في المؤسسة ويراقبون ويدققون أعمال المؤسسة باستمرار ويتأكدون أن ما يجري من أعمال داخل المؤسسة يتم وفق القرارات والفتاوى الصادرة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ويرفعون تقاريرهم لها باستمرار. وبذلك يمكن للهيئة أن تتطلع على أعمال المؤسسة من خلال هؤلاء المدققين والمراقبين الشرعيين، وإن عدم وجودهم يعتبر خللاً في المؤسسة وفي أعمال الهيئة الشرعية، فإذا توافرت هذه العناصر فإن للمتعامل أن يطمئن إلى سلامة معاملاته.

فيما رأى رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي السابق عبد الوهاب الزوان أن المعايير الموجودة هي اجتهادات في تطور مستمر وتختلف من بلد إلى آخر حيث نجد على سبيل المثال أن فقهاء المملكة العربية السعودية متشددين فيما أن فقهاء ماليزيا متحررون أكثر في التعاملات.

وأشار إلى أن المعايير الشرعية عبارة عن أفكار ومدارس وقد تختلف حول بعض الأدوات الإسلامية التي تتضمن إشكالات شرعية. وأفاد الزوان بأنه من الصعب إيجاد آلية لتوحيد المعايير وذلك من منطلق صعوبة توحيد المدارس الفقهية، وعزا ذلك إلى أن الفقه الإسلامي ليست له حدود أو ضوابط بل قائم على الاجتهاد الذي من شأنه أن يغير الاقتصاد الإسلامي.

● فني الدغمي

ورأى أنه في المستقبل القريب قد تكون هناك صيغة توافقية لمعايير موحدة ملزمة تهدف إلى جودة المنتجات وتساعد الجهات الإشرافية للقيام بوظائفها، لافتاً إلى أن آلية توحيد المعايير حتى الآن ليست واضحة.

وأشار إلى أن هيئة أسواق المال خطت خطوة إيجابية بتأسيسها للجنة هيئة عليا إرشادية للمؤسسات الإسلامية وإقرارها قانوناً يلزم المؤسسات الإسلامية بتعيين مدقق شرعي داخلي وخارجي لمطابنة المساهمين إلى أن كل العمليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

واكد شريدة أن هذه الخطوة تعتبر إيجابية نحو تقنين الصناعة المالية الإسلامية بشكل شرعي.

من جانبه قال مصدر من هيئة الرقابة الشرعية لأحد البنوك الإسلامية فضل عدم ذكر اسمه أن نجاح المؤسسات مرهون بهيئاتها الشرعية، مشيراً إلى أن التنسيق بين الهيئات الشرعية محلياً وخارجياً ينحصر في جانبين رئيسيين وهما: جانب التنسيق في الفتاوى أي توحيد منهج النظر والاستنباط بين الهيئات ما أمكن وجانب التنسيق في العمل الاستثماري ذاته.

وأضاف أنه من أجل النظر في إشكالية التعاقد في الفتاوى إلى حد قد يصل فيه إلى التعارض والتناقض كان من المهم التنبية ووضع سبل مقبولة جزئياً والظوح إلى أن يكون التجانس كلياً لبلوغ غاية توحيد الفتاوى.

ورأى أن عملية التطبيق الصحيح لمبادئ الشريعة الإسلامية تحتاج إلى من يتابع أعمال الهيئة الشرعية باستمرار، مشيراً إلى أنه من



وأثنى بعضهم على الخطوة الإيجابية لهيئة أسواق المال بتأسيس هيئة عليا شرعية وإقرار قانون ملزم لكل الشركات الإسلامية بتعيين مدقق شرعي داخلي وخارجي لتفدين أي شك في التقارير المالية.

وقد أوضح المدقق الشرعي الأول في مجموعة الامتياز للاستثمار الشيخ راشد شريدة أنه رغم إصدار 48 معياراً من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لتنظيم عمل المؤسسات والبنوك الإسلامية إلا أنها تعتبر غير ملزمة في العالم الإسلامي لاسيما في الكويت، باستثناء ماليزيا والبحرين من الدول التي تلزم مؤسساتها المالية الإسلامية بتطبيق المعايير الصادرة عن (AAOIFI).

وحول الوضع الحالي سواء في الكويت أو في دول إسلامية أخرى، قال شريدة أن كل مؤسسة إسلامية لها هيئتها الخاصة تتنقح منها تشريعات خاصة للخدمات المقدمة من طرفها.

شريدة: تأسيس هيئة

شرعية عليا وقانون

يحكم المؤسسات

الإسلامية خطوة

إيجابية من هيئة

أسواق المال

الوزان: من الصعب

إيجاد آلية لتوحيد

المعايير الشرعية

وذلك من منطلق

صعوبة توحيد

المدارس الفقهية

صعوبة توحيد

المدارس الفقهية

صعوبة توحيد

المدارس الفقهية